E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2009/WG.3/WP.1
1 October 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

استخدام المراصد الحضرية كأداة في تحديد السياسات الحضرية والاجتماعية

ملاحظة: أعد هذه الوثيقة السيد ليون تلفزيان. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وهي ليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الفصل

أولاً- دور جديد للمراصد الحضرية في عصر الحضر ٣

ثانياً- المراصد الحضرية: إطار مفاهيمي ٥

ألف- إعادة النظر في دور الحكومات ٥
باء- إعادة النظر في المدينة ٧
جيم- إعادة النظر في الاستدامة ١٠
دال- إعادة النظر في الحكم السليم ١٢

ثالثاً- الإطار العملي: النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية ١٤

ألف- منظومة المفاهيم التعلمية ١٤
باء- البعد المتعلق بالاستدامة ١٥
جيم- مؤشرات ومقاييس الأداء ١٦
دال- المشاركة والدعوة ٢١

رابعاً- الخلاصة ٢٢

المراجع ٢٣

قائمة الأشكال

١- الترابط بين أهداف وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بالمراصد الحضرية ١١
٢- روابط النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية بالتنمية المستدامة ١٩
٣- إطار المؤشرات في النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية ٢٠

مقدمة

المراصد الحضرية الوطنية هي هيئات حكومية أو مراكز بحوث أو مؤسسات تربوية تُعنى بإعداد أدوات للرصد وتجهيز ما تحتاج إليه تلك الأدوات من بيانات لتحسين صنع السياسات الحضرية على المستوى الوطني. والمرصد الحضري المحلي في مدينة أو بلدة معينة هو الجهة التي تتولى عملية التنسيق في تصميم السياسات الحضرية وتخطيطها، في إطار من التعاون بين صانعي السياسات والخبراء الفنيين وممثلي المجموعات الشريكة. وتشرف المراصد الحضرية الوطنية على تيسير عمل شبكات المراصد الحضرية المحلية. ويركّز برنامج المرصد الحضري العالمي الذي وضعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على الأساليب اللازمة لبناء قدرات المراصد الوطنية والمحلية[١].

وتتوفر اليوم أنواع عديدة من المراصد الحضرية ونظم المؤشرات التي تستخدم في توجيه عملية تقييم آثار التنمية الحضرية وتحسينها[٢]. وفي المنطقة العربية مجموعة كبيرة من المبادرات التي تركز على المؤشرات الحضرية في مجال الأبحاث والسياسات، ولهذه المبادرات أصول مختلفة وكثيراً ما تصمّم الواحدة منها بمعزل عن الأخرى[٣]. غير أن جدوى هذه المبادرات وفعاليتها لا تزال موضوع تساؤل[٤]. فالتحدي الرئيسي الذي تواجهه النهج المرتكزة على المؤشرات في التنمية الحضرية يتمثّل في تكوين مفهوم واضح حول الإطار العملي الذي تندرج فيه مساهمة المراصد الحضرية في توطين السياسات الحضرية والاجتماعية. ومن الإمكانات المتاحة لذلك:

- اعتماد نموذج متكامل يرتكز على الروابط الوظيفية بين مختلف عناصر المراصد الحضرية؛
- دمج تحليل السياسة الاجتماعية في الوظائف والأنشطة الرئيسية للمراصد الحضرية؛
- المراصد الحضرية في عمليات التخطيط ووضع السياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية.

ولا بدّ من إعداد إطار منهجي يسمح بتحقيق نوع من التكامل بين البعدين الحضري والاجتماعي في السياسة العامة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتتناول هذه الوثيقة مدى مساهمة المرصد الحضري المحلي، (باعتباره أداة) والتنمية الحضرية (باعتبارها منظومة مفاهيم) والإدارة (باعتبارها كآلية) في إعداد إطار فعّال ومتكامل للتحضّر المستدام، يركّز على المجالات الثلاثة التالية:

---

(١) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على صفحة الإنترنت التالية: http://ww2.unhabitat.org/programmes/guo.

(٢) للاطلاع على هذه المراصد الحضرية ونظم المؤشرات، يمكن الرجوع إلى تقرير اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية والحضرية: الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية. الإسكوا، بيروت، ٢٠-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (E/ESCWA/SDD/2009/1).

(٣) في لبنان مثلاً، تشمل هذه المبادرات المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (Institut Français du Proche Orient (IFPO)) والمرصد الحضري لجامعة البلمند (Balamand University Urban Observatory (MAJAL))، ومرصد طرابلس البيئي والإنمائي Tripoli Environment and Development Observatory (TEDO)، والمرصد الحضري في سن الفيل (Local Urban observatory of Sin El Fil).

(٤) See Innes. *Knowledge and Public Policy: The Search for Meaningful Indicators.* New Brunswick, NJ: Transaction Publishers. أظهرت البحوث الميدانية التي أجراها على مدى ثماني سنوات وتناول فيها استعمال المؤشرات في سياقات سياسية مختلفة أنّ: "البيانات قلمّا تستعمل في عمليات صنع القرار".

(أ) طبيعة دور المراصد الحضرية في الاستجابة للديناميات المتغيّرة بين الدولة والمجتمع المدني، فيما يتعلق بتقديم الخدمات الحضرية والطلب عليها، بطريقة تعزّز فعالية هذه المراصد في تقديم المشورة على صعيد السياسة العامة؛

(ب) توسيع نطاق العمليات الاستشارية، لمساعدة الحكومات على تطبيق الإصلاحات الهيكلية والحضرية على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ج) الدور الاستشاري الذي تؤديه المراصد الحضرية في صنع السياسات في عصر العولمة وفي سياق اللامركزية.

وترتكز المعايير الرئيسية المتعلقة بالمفاهيم والنماذج التي تناقشها هذه الوثيقة على نتائج اجتماع فريق خبراء عقدته الإسكوا، وعلى منهجيات نظرية استعملت في وضع دليل اجتماعي للمراصد الحضرية في منطقة الإسكوا[٥].

(٥) See ESCWA, 2009.

أولاً- دور جديد للمراصد الحضرية في عصر التحضّر

القرن الحادي والعشرون هو قرن التحضّر، إذ تضمّ المناطق الحضرية قرابة نصف سكان العالم. وبحلول منتصف القرن الحالي سيكون التحضر قد تغلغل إلى معظم مناطق العالم النامي[٦]. وفي المنطقة العربية، يزيد عدد سكان المدن على نصف مجموع السكان، ويتوقع أن يتجاوز عتبة الستين في المائة بحلول عام ٢٠٢٠[٧].

والنمو الذي تشهده المدن، ليس نمواً في العدد فحسب، بل في النطاق والتأثير أيضاً[٨]. ويجمع الخبراء وصانعو القرارات أكثر فأكثر على أنّ المدن والمناطق المحيطة بها تستأثر بالنفوذ الاقتصادي والسياسي على حساب الدول[٩]. فدور الدولة يتراجع وينكفئ أمام تطوّرات مصدرها تارة المنظمات الدولية التي تُعنى بقضايا ذات طابع عالمي مثل التلوث والأمن الدولي والتداول التجاري، وتارة السلطات المحلية اللامركزية التي تفوق الدولة قدرة واختصاصاً في معالجة شؤون محلية مثل الخصوصية الثقافية ومشاركة المواطنين. لذلك تتحوّل المدن إلى أماكن لاختبار ملاءمة المؤسسات السياسية، وأداء الهيئات الحكومية، وفعالية الإدارة الحضرية.

ويمهّد هذا الوضع السبيل أمام فرص كبيرة للتنمية الحضرية[١٠]. فالمدن تختزن طاقات هائلة تخوّلها أن تكون محرّكاً للنمو الوطني، ورافداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصدرا لتوليد فرص العمل والأفكار من خلال تحقيق وفورات الأحجام وترسيخ الثقافات المدنية المبدعة والابتكارية. ولكنّ هذه الفرص تتبدّد أمام تحديات كبيرة كتفاقم اللامساواة، والعنف الحضري، والإقصاء الاجتماعي[١١].

وفي المنطقة العربية، يمعن النمو الحضري والانجراف المتسارع نحو المدن والبلدات الكبرى في إجهاد البنية التحتية، ويسبب حالات اكتظاظ سكاني وظروفا معيشية تفتقر إلى شروط الصحة والأمن في العديد من الحالات[١٢]. ويشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٩ الصادر عن الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في فقر مطلق في غربي آسيا ازداد أربعة أضعاف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٥، وأنّ نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفعت من ٢ إلى ٦ في المائة خلال الفترة نفسها. ويشدد التقرير على المشاكل التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في غربي آسيا في مجالات عديدة منها مكافحة الجوع، والعمالة والصحة والمساواة بين الجنسين. وعلى هذا الصعيد يمكن أن تؤدي المراصد الحضرية دوراً أساسياً في منطقة الإسكوا، وأن تساهم في وضع السياسات الاجتماعية الحضرية. وهذا الموضوع هو من المجالات الرئيسية التي استأثرت باهتمام متزايد من الإسكوا في العقد الأخير.

---

(٦) مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠٠٨. حالة مدن العالم ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المدن المنسجمة.

(٧) تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩. تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية.

(٨) See World Bank. 2000. *Cities in transition: World Bank urban and local government strategy*.

(٩) See Veltz. 1996; Le Galès, P. 1998. *Territorial Politics in Europe, A Zero-Sum Game? Urban Governance in Europe: How Does Globalization Matter*? European University Institute; Sassen, S. 2001. *The Global City: New York, London, Tokyo*. Princeton University Press; and Jouve, B. 2007. Urban societies and dominant political coalitions in the internationalization of cities. *Environment and Planning C: Government and Policy*. 25(3): 374-390.

(١٠) See World Bank, 2000.

(١١) See UNESCO. 2005. *International public debates: Urban Policies and the Right to the City*.

(١٢) See UNDP, 2009.

ففي عام ١٩٩٩، أنشأت الإسكوا، في إطار برنامج المرصد الحضري العالمي الذي وضعه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، شراكة مع الموئل ومنظمة المدن العربية[١٣] تهدف إلى ما يلي:

(أ) توسيع انتشار مفهوم المراصد الحضرية المحلية في المنطقة العربية لدعم وضع الاستراتيجيات الحضرية المستدامة، ورصد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدن؛

(ب) اعتماد أداة على المستوى المحلي لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تحسين أداء البلديات.

وخلال الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي[١٤]، نظمت الإسكوا حدثاً بحضور ٦٠ مشاركاً دولياً عرضت فيه للدور الذي تؤديه في إطار المراصد الحضرية العربية[١٥]. وركزت الإسكوا على ضرورة إنشاء مزيد من المراصد ذات الكفاءة في المنطقة العربية وإنشاء شبكة للمراصد العربية. وأما الهدف المباشر لهذه المبادرة فهو تجهيز البيانات التي تجمع عن طريق المراصد الحضرية المحلية والوطنية، بحيث تكون ذات جدوى وتلبي متطلبات صنع السياسات على مستوى المدن[١٦]. وأما الغاية من هذه المبادرة فهي في تحسين نوعية الحياة في المدن عن طريق معالجة عدم التكافؤ في الفرص والخدمات؛ ووضع سياسات واستراتيجيات مناسبة للتنمية الحضرية؛ وتحسين عملية اتخاذ القرارات بشأن المدن.

وبناء على هذه التجربة، يزداد اقتناع الإسكوا شيئاً فشيئاً بأنّ المراصد الحضرية المحلية تكتسب مزيداً من الفعالية بدمج عملية تحليل السياسة الاجتماعية ضمن المؤشرات والأطر والبحوث التي تندرج في عمل المراصد الحضرية. ولمعالجة هذه المسألة، نظمت شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اجتماع الخبراء نحو الإنصاف في السياسات الاجتماعية والحضرية: الدليل الاجتماعي للمراصد الحضرية. وكان من أبرز نتائج هذا الاجتماع تحديد المشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل المعقدة التي تستلزم متابعة في إطار المراصد الحضرية المحلية، مع التركيز على المنطقة العربية. وركّز التقرير الصادر عن الاجتماع على تحديد منهجيات واضحة لجمع البيانات وتحليلها، وعلى اتخاذ تدابير لتفعيل الأنشطة على الصعيد المحلي وتنسيقها[١٧].

وقد بات من الواضح أنّ وضع السياسة الاجتماعية وتكييفها على مستوى المدينة يتطلّب ما يلي: (أ) ترسيخ الطابع المؤسسي لعمل المراصد الحضرية المحلية؛ (ب) وضع أطر للتعاون وتنسيق عمل المراصد المحلية بهدف بناء قواعد بيانات كبيرة على المستويين الحضري والوطني؛ (ج) رصد المؤشرات الاجتماعية الرئيسية. فالمراصد الحضرية تستمدّ فعاليتها من القدرة على تقديم مساهمة ملموسة في صياغة السياسات الحضرية وتنفيذها على نحو يعزّز التحضّر المستدام.

---

(١٣) See ESCWA. 2007a. *Enhancing Social Policy Analysis in Arab Urban Observatories*. Discussion Paper. Urban Indicators Expert Group Meeting.

(١٤) الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، مستقبلنا: مدن قابلة للاستمرارية، تحويل الأفكار إلى أفعال، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ١٩-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

(١٥) حضر هذا الحدث ٦٠ مشاركاً من مختلف أنحاء العالم، وشملت قائمة المشاركين وزيرين من البحرين، ومسؤولين ومخاترة، وممثلين عن مراصد حضرية وطنية في المنطقة العربية، وعن المرصد الحضري العالمي التابع لموئل الأمم المتحدة، وممثلين عن منظمات دولية ومنظمات عربية وطنية ومحلية، ومنظمات غير حكومية، وممثلين عن القطاع الخاص ووسائل الإعلام.

(١٦) See ESCWA, 2007a.

(١٧) See ESCWA, 2009.

ثانياً- المراصد الحضرية: إطار مفاهيمي

يرتبط إنشاء المراصد الحضرية وتشغيلها بأربعة مفاهيم رئيسية يجدر التوسّع في بحثها وتحليلها. وهذه المفاهيم هي: (أ) دور الحكومات؛ (ب) التحديات الحضرية الجديدة؛ (ج) التنمية المستدامة؛ (د) الحكم السليم.

ألف- إعادة النظر في دور الحكومات

يتخذ النظر في دور الحكومات في التنمية الحضرية في الوقت الحاضر بعداً يتجاوز مجرد تحليل السياسات العامة للدولة. فقد شهد العقد الماضي انتشاراً لمجموعة من النهج النظرية التي سعت إلى تحديد النماذج المتغيرة في الإدارة الحضرية وهي علاقة الحكومة بإداراتها المركزية والمحلية؛ وتعاظم تأثير النظم والتحالفات الحضرية؛ وتنظيم المناطق المحيطة بالمدن.

ومفهوم الحكم الذي يرتكز على المجتمع باعتباره كيانا قائما بذاته على مستوى الدولة[١٨] لم يعد ثابتاً في ظل نشوء المجتمع المحلي مجالاً جديداً لإدارة الوجود الفردي والجماعي، وفي ظل عولمة العلاقات الاقتصادية. والنتيجة المزدوجة لعملية التحول هذه هي في نشوء المجالات المدنية والحضرية للتفاعل الاقتصادي والحكم السياسي، وفي تزايد أهمية المؤسسات التنظيمية العابرة للحدود الوطنية.

والنفوذ السياسي للنموذج المرتكز على الدولة، في تنظيم العلاقات الاجتماعية والتحكيم في النزاعات، يواجه أيضاً تحديات في عدد من المجالات. ومن هذه التحديات[١٩]:

- فقدان الثقة بقدرة السلطة السياسية على معالجة مشاكل المجتمعات الحديثة وظهور المجتمع المدني الذي يطالب بمزيد من المشاركة في تنظيم السلطة[٢٠]؛
- تجزؤ نظم صنع السياسات بفعل الإصلاحات التي ترمي إلى تعزيز اللامركزية والفدرالية[٢١]؛
- ظهور قضايا جديدة مثل حماية البيئة والإقصاء والاندماج والحكم السليم. وهذه القضايا لم يعد بالإمكان معالجتها بسياسات تركز على قطاعات محدّدة دون أخرى، بل تتطلب اعتماد نهج متكاملة وتنسيقاً بين المؤسسات ذات النهج والثقافات والجذور المختلفة[٢٢]؛
- إيجاد مجالات جديدة للعمل الجماعي ولا سيما في المناطق الحضرية حيث أشكال الحركات الاجتماعية تمثل تحدياً لنمط التكامل السياسي من الرأس إلى القاعدة[٢٣].

---

(١٨) See Foucault, M. 1991. Governmentality. In Burchell, G., Gordon, C. and Miller, P. (eds) *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead.

(١٩) See Jouve, 2008.

(٢٠) See Keane, J. 1998. *Civil Society: Old Images, New Visions*. Stanford, CA: Stanford University Press.

(٢١) See Loughlin, J. (ed.) 2001. Subnational Democracy in the European Union: Challenges and Opportunities. Oxford: Oxford University Press.

(٢٢) See D Duran, P. and Thoenig, J.C. 1996. L'Etat et la gestion publique territoriale. *Revue française de science politique*. 46 (4):580-623.

(٢٣) See Hamel, P. Lustiger-Thaler, H. and Mayer, M. (eds.) 2000. *Urban Movements in a Globalizing World*. London, Routledge.

وتشهد الدول العربية تطوراً سياسياً مماثلاً. فغالبية هذه الدول لم تتوصل إلى ترسيخ الحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات التي تضمن تمثيل مختلف الفئات واحتواءها والمساواة في توزيع الثروات بينها، واحترام التنوع الثقافي. ففي بلدان مثل السودان والعراق ولبنان، تعيش أقليات اجتماعية عديدة، تجري تعبئتها إما للانضمام إلى دولة قومية معينة أو للانفصال عنها. وفي هذا النوع من التعبئة المرتبط بصراع الفئات، الكثير من العوامل السلبية التي تخلّ بالاستقرار. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢٤] إلى أنّ هذه الصراعات التي تبدو في الظاهر صراعات على الهوية هي في الواقع صراعات ناجمة عن عدم تكافؤ الفرص في السلطة السياسية وتوزيع الثروات، وعن قلة إمكانات التمثيل والمشاركة السياسية، وعن طمس التنوع اللغوي والثقافي.

وهذا الوضع هو نتيجة لعوامل منها: (أ) التحول في العلاقات بين السلطات العامة والمجتمعات المدنية؛ (ب) التحول في ممارسة حق المواطنة في ظل النظم السياسية للدول العربية المعاصرة في حقبة ما بعد الانتداب؛ (ج) ظهور المجتمعات المدنية وكثرة المطالبة في المشاركة في العمل السياسي. وفي هذا السياق يتضح الدور الكامل للمراصد الحضرية. فمن الضروري إجراء تحليل نقدي للتقسيم الجديد للعمل بين الدولة والمناطق الحضرية؛ وتحديد المشاكل الحضرية؛ ودمج منظومة مفاهيم التنمية المستدامة في السياسات الاجتماعية والحضرية؛ وتحليل الأدوات المناسبة للإدارة الحضرية. وهذا يقود إلى مفهومين مترابطين هما مفهوم المواطنة الكاملة والنهج المرتكز على الحقوق.

ويندرج مفهوم المواطنة ضمن فئات الحقوق التالية[٢٥]:

(أ) الحقوق المدنية: وهي قدرة الأفراد الذين يشكلون مجتمعاً مدنياً على تنظيم أنفسهم بحرية إزاء السلطات ولا سيما إزاء الدولة؛

(ب) الحقوق السياسية: وهي قدرة الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة سياسية معينة على المشاركة في السلطة السياسية من خلال التمثيل السياسي الكامل، بما في ذلك المشاركة في صياغة السياسات العامة وتطبيقها؛

(ج) الحقوق الاجتماعية: وهي قدرة الأفراد الذين ينتمون إلى مجموعة سياسية معيّنة على المشاركة في صياغة السياسات العامة وتطبيقها، ولا سيما السياسات الهادفة إلى تعزيز التنمية البشرية وتحقيق المساواة الاجتماعية والحضرية.

لقد حان الوقت للانتقال من نهج يرتكز على الاحتياجات إلى نهج يرتكز على الحقوق. فقد ركّز إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أهمية الالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية وبحقوق الإنسان في برنامج العمل العالمي للألفية الحالية[٢٦]. والمدن في الوقت الحاضر هي أماكن للتعلم والاختبار والنضال للمطالبة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ويستمدّ الالتزام بتطبيق هذه الحقوق على مستوى المدن أهميته من ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والاقصاء.

---

(٢٤) See UNDP, 2009.

(٢٥) See, for example, UNESCO, 2005.

(٢٦) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وتشهد منطقة غربي آسيا وسائر بلدان العالم توسّعاً في المناطق الحضرية[٢٧]، حيث ينتشر الفقر بسرعة أكبر، ولا سيما في الأحياء الفقيرة. لذلك لا بدّ من اتخاذ إجراءات فعالة لمعالجة الفقر في المناطق الحضرية، يكون لها آثار إيجابية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالتحضّر في المنطقة العربية يسير بخطوات كبيرة وسرعة. وفي هذه الحالة، لا تكون المشاكل الحضرية، من نقص في المساكن وتزايد في الأحياء الفقيرة، وانتشار للفقر في المدن وتدهور بيئي، نتيجة لقلة الموارد المالية فقط، بل نتيجة للنمو الاقتصادي غير المتوازن وانعدام المساواة، وحتى نتيجة للممارسات المتضاربة وصراع على النفوذ في المدن. ويدلّ هذا التوجّه على أن التنمية الحضرية تتحوّل من نهج يقتصر على تلبية الاحتياجات وحل المشاكل، إلى نهج قابل للتكيُّف ويرتكز على الحقوق. ويترافق هذا التحوّل مع تغيّر جذري في رؤية التحضر المستدام.

ويتضح من هذه التطورات أن من الضروري إنشاء آليات فعالة، كالمراصد الحضرية، للإشراف على القضايا ورصدها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية. فالمراصد الحضرية تضطلع بمهمتين: (أ) هي بمثابة مرجع سياسي واقتصادي وبيئي في وضع السياسات بما يكفل توزيعاً متوازناً للموارد والخدمات والسلع والفرص المتاحة في المدن؛ (ب) وهي قاعدة بيانات تضمّ، إلى جانب المؤشرات، مبادئ الحقوق في المدينة. ولذلك ينبغي التأكد من نوع أو حجم المراصد الحضرية التي تناسب مختلف أنواع التنظيم الحضري وتلبي احتياجاتها، ومما إذا كانت هذه المراصد فعالة بما يكفي لتقديم المشورة بشأن السياسات التي تنتهجها الحكومات على المستويين المحلي والوطني.

باء- إعادة النظر في المدينة

يتوزّع سكان المدن في منطقة الإسكوا كما في سائر المناطق في العالم خارج الحدود القديمة لمدينتهم. لذلك أصبحت حدود البلديات وكذلك المؤسسات والهياكل الإدارية التقليدية قديمة، ولم تعد صالحة لوضع المدينة الجديد. إذ أصبحت المدن شاسعة يتخطى نطاقها حدود البلدية المتعارف عليها. وتتفاقم التحديات على مستوى التخطيط الحضري في غياب تعريف متفق عليه دولياً للمناطق التي تحيط بالمدن[٢٨].

وقد أصبح تنظيم شؤون المناطق المحيطة بالمدن أكثر تعقيداً من تنظيم شؤون بلدية منفردة. فالقرار الذي يتخذ على صعيد مدينة ما يؤثر على المنطقة التي تقع فيها هذه المدينة. لذا لا بدّ من وضع سياسات متوازنة للتنمية الحضرية في إطار التخطيط الحضري والحكم السليم[٢٩]. ولكن تطبيق هذه السياسات يواجه تحديات على المستويين المؤسسي والاجتماعي.

١- التحديات المؤسسية

- غياب توافق مؤسسي حول وضع حدود واضحة للمنطقة الحضرية لأغراض التخطيط، وهذا ما يعوق إمكانيات الاضطلاع بأنشطة مشتركة؛
- فرض قيود قانونية على إعداد الخطط والبرامج وتطبيقها تتخطى الصلاحيات السياسية والإدارية.

---

(٢٧) في عام ١٩٧٠، بلغت نسبة سكان المدن في المنطقة العربية ٣٨ في المائة. وبحلول عام ٢٠٠٥، كانت هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٥ في المائة ويتوقع أن تتجاوز الستين في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

(٢٨) See UN-HABITAT, 2008.

(٢٩) Ibid.

٢- التحديات الاجتماعية

- الحاجة إلى تحسين الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات العامة في مجالات عديدة منها الخدمات الصحية والمسكن اللائق والتعليم وخدمات المياه والصرف الصحي، وذلك لتحقيق تنمية متوازنة تشمل مختلف الفئات في المناطق الحضرية؛
- تزايد الفقر الحضري، وانتشاره في مدن عديدة في منطقة الإسكوا، بحيث يطال أطراف بعض المناطق المحيطة بالمدن الأشد فقراً وافتقاراً للخدمات.

تقوم بلدان عديدة في منطقة الإسكوا بعملية إعادة هيكلة والتعامل بمفاهيم عديدة منها إدارة المناطق المحيطة بالمدن واعتماد مقاييس جديدة لإدارة المجال الحضري[٣٠]. فالإدارات المحلية التابعة للحكومات في تزايد كبير. وفي أنحاء عديدة من لبنان مثلاً، يظهر شكل جديد من مجالات العمل السياسي[٣١] في المدينة والمنطقة على شكل اتحاد بلديات ومجالس إقليمية، وذلك ضمن عملية تنطلق من القاعدة إلى الرأس، وتتضمن بناء تحالفات بين البلديات وتعزيز استراتيجيات التنمية الاقتصادية. وهذه الظاهرة هي بجزء منها وليدة إجماع متزايد على أنّ الإدارة الحضرية الفعالة تحتاج إلى اعتماد هياكل رسمية جديدة على مستوى الحكومات.

أمّا الأساليب التي تعتمدها الحكومات للتخطيط لهذه المجالات الحضرية الجديدة فهي تتغيّر بسرعة. ففي المنطقة العربية، تقوم المؤسسات المحلية والإقليمية بمزيد من الأدوار البارزة بينما تكتفي الحكومات بأدوار توجيهية وتنظيمية. وفي إطار التوجّه الحالي نحو اللامركزية، تحوّل الحكومات عمل العديد من السلطات الإدارية والسياسية إلى المؤسسات المحلية.

وتشكّل المنطقة المحددة، في جميع الحالات، مصدراً مهماً للتعبئة. يجب تمييز هذا التحوّل في عمليّة التحليل عما يسمّيه بوردو[٣٢] بالمجالات السياسية. فمفهوم المجال السياسي يفرض إعادة نظر في العلاقة بين الأرض والسياسة[٣٣]. ويعتبر مغنوسون[٣٤] أنّ البلدية هي المجال السياسي الأكثر قدرة على تخفيف حدة هذا التوتّر لأنّه يشبك مؤسسات الدولة بالحركات الاجتماعية. والصلاحيات السياسية للبلديات غامضة إلى درجة أنها تجد نفسها غير قادرة على التمتع بالكفاءة الذاتية.

---

(٣٠) غالباً ما تستعمل العبارات التي تعني التحول نحو مفهوم المنطقة الرئيسية أو مفهوم الإقليمية أو مفهوم التوسع العمراني في إشارة إلى معنى واحد، ولا يقصد بها التمييز بين مقاييس مختلفة. فالتوسع العمراني على مستوى المدن الرئيسية أو البلديات أو المناطق أو على المستوى المحلي لا يقتصر على المدن الكبيرة جداً وحسب. فما يوصف بالحضري قد يختلف من حيث حجمه بين مكان وآخر (أكان على مستوى المدن الرئيسية أم على المستوى المحلي).

(٣١) تستخدم عبارة المجال السياسي عموما لوصف مجال محدد للممارسة السياسية. وتستخدم أيضاً للمطالبة بالمشاركة السياسية لأشخاص لا يعتبرون أصحاب حقوق مشروعة للمطالبة بمجال سياسي خاص بهم. (http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?SectionID=44&ItemID=4901).

(٣٢) See Boudreau, J.A. 2007. Making new political spaces: mobilizing spatial imagineries, instrumentalizing spatial practices, and strategically using spatial tools. *Environment and Planning*. 39: 2593-2611.

(٣٣) See Ferguson, Y. and Barry Jones, R.J. 2002. *Political Space: Frontiers of Change and Governance in a Globalizing World*. Albany, New York: State University of New York Press.

(٣٤) See Magnusson, W. 1996. *The Search for Political Space: Globalization, Social Movements and the Urban Political Experience*. Toronto: University of Toronto Press.

ويركّز تطبيق اللامركزية في المجال السياسي، أو ما يسمّيه ساسن[٣٥] بتفكيك السيادة، على العلاقات الوثيقة بين مختلف المجالات السياسية. وهو يمنح هذه المجالات صلاحيات من دون أن يفترض أنّ هذه صلاحيات منبثقة بطبيعتها من كيان محدد. فالمجالات السياسية الجديدة هي ثمرة للجهود التي تبذلها القوى لبلوغ أهداف مشتركة. وترتبط فعالية هذه الصلاحيات وسلطتها بالتجانس الذي يتصف به هذا المجال السياسي. ويفترض العديد من المفكرين أنّ مفهوم المدينة-المنطقة يستحقّ تحليله كوحدة بما يخدم أغراض الحكم السليم والسياسة العامة[٣٦].

ولذلك ينبغي أن تؤخذ المجالات السياسية، وسيادة الأراضي، في الاعتبار لدى إنشاء المراصد الحضرية. وهذا لا يعني أنّ الدول القوميّة أصبحت متقادمة وضعيفة. فالحكومات توفّر الهياكل القانونية والتنظيمية التي تجري في إطارها التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية؛ وهي توجه عملية تقديم الخدمات العامة، وتحاول تنظيم العوامل الخارجية والنزاعات التي تترافق حتماً مع التفاعل الاجتماعي. ويعزّز تحضّر المجالات السياسية الدولة القومية؛ وفي حالات عديدة، يستعمل التنظيم الحضري كاستراتيجية لتشريع إجراءات الدول.

وتمدّ المدن المواطنين بالحافز الذي يدفعهم إلى المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي، وهي تضمّ المطالبات الاجتماعية ووحدات[٣٧] جغرافية معينة. وهي هياكل اجتماعية للعمل الجماعي ولضمان حقوق الجميع. ويتناول لوغاليس[٣٨] خمسة عناصر أساسية لتعريف العمل الجماعي على مستوى المدينة، وهي: (أ) نظام لصنع القرار الجماعي (ويضمّ الجهات الفاعلة التابعة من الدولة ومن خارجها)؛ (ب) المصالح المشتركة أو تلك التي تعتبر كذلك؛ (ج) آليات التكامل؛ (د) التمثيل الداخلي والخارجي للجهة الفاعلة في العمل الجماعي؛ (ه) القدرة على الإبداع.

وهذا التعريف للمدينة، والمنطقة التابعة لها المدينة، باعتبارها جهة فاعلة في العمل الجماعي مستعمل في نموذج المرصد الذي تقترحه هذه الوثيقة. وهذا النموذج يأخذ في الاعتبار القدرات على صعيد المدينة-المنطقة التي تختلف باختلاف السياق الوطني. ففي هذا الإطار المؤسسي والحضري والسياسي، تهدف السياسة العامة إلى إرساء مجال للتبادل بين المؤسسات على مستوى المدينة والمنطقة والوطن. وتشكّل هذه المجالات السياسية الجديدة والجهات الفاعلة الجديدة في العمل الجماعي حوافز لتنمية قدرات مؤسسات الدولة، وتعزيز مشروعيتها السياسية، وتشجيع الناس على المشاركة في العمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي والسياسي المكثّف[٣٩]. فالمراصد الحضرية تحتاج إلى هذه الديناميات الحضرية الجديدة لكي تؤدي عملها بفعالية.

---

(٣٥) See Sassen, S. 1996. *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization*. New York: Columbia University Press.

(٣٦) See Montgomery et al, 2003.

(٣٧) See Amin, A. 2004. Regions Unbound: Towards a New Politics of Place. *Geografiska Annaler*. 86(1): 33-44; and Massey, D. 2004. Geographies of Responsibility. *Geografiska Annaler*. 86: 5-18.

(٣٨) See LeGalès, 2003.

(٣٩) See Boudreau, 2007.

جيم- إعادة النظر في الاستدامة

أدّت المبادرات المنبثقة من مؤتمرات القمة الرئيسية التالية التي عقدت في الفترة الأخيرة إلى صدور وثائق عديدة تركّز على الاستدامة والتحضّر والتنمية الاجتماعية.

(أ) مؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، حزيران/يونيو ١٩٩٢؛
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (ريو + ١٠)، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٠٢؛

(ب) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

- إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، ١٩٩٥؛

(ج) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيو ١٩٩٦؛
- المنتدى الاجتماعي العالمي الأول، بورتو ألغري، ٢٥-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

(د) مؤتمرات القمة للألفية

- إعلان الألفية، ٢٠٠٠؛
- مشروع الأمم المتحدة للألفية، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥؛

(هـ) المنتدى الحضري العالمي (يعقد مرة كل سنتين)

- المنتدى الحضري العالمي الأول، نيروبي، ٢٠٠٢؛
- المنتدى الحضري العالمي الثاني، برشلونة، ٢٠٠٤؛
- المنتدى الحضري العالمي الثالث، فانكوفر، ٢٠٠٦؛
- المنتدى الحضري العالمي الرابع، نانجينغ، ٢٠٠٨.

هذه اللقاءات العالمية كرست أهمية مفاهيم التحضّر والعولمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحماية البيئية ضمن برنامج عمل التنمية المستدامة. فقد سجّل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ نقطة تحوّل في النهج الذي يركز على الترابط بين قضايا البيئة والتنمية، وتفعيل الطاقات العالمية التي يمكن حشدها لتحقيق التنمية المستدامة. ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عُقد ١٩٩٦ كان أول منتديات الأمم المتحدة التي شجّعت المدن والمناطق والدول، على تفعيل دورها المشروع في معالجة المشاكل المحلية إلى جانب المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي،

والاضطلاع بهذا الدور والقبول به. وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في عام ١٩٩٥، حصل توافق عالمي على أنّ السياسات الاجتماعية ليست مجرّد مجموعة محدودة من شبكات الأمان والخدمات التي ترمي إلى التعويض عن اهتزازات السوق. فإعداد السياسات الاجتماعية وتطبيقها بالشكل الملائم يمكن أن يعزز السياسات التي تنتهجها البلدان، ويحدّ من الفقر، ويدعم العمالة والتنمية، ويقضي على التهميش، ويساعد في درء النزاعات.

ففي غياب أحداث من هذا النوع، يصعب تصوّر إدماج المدن والسكان المحليين في المناقشات والخطط العالمية المتعلقة بالاستدامة الحضرية. فقد أدرجت هذه اللقاءات التنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية على قائمة الأولويات العالمية للتنمية(٤٠). ويظهر الشكل ١ مفهوم الترابط بين وكالات الأمم المتحدة وأهدافها فيما يتعلق بالنموذج المقترح للمراصد الحضرية انطلاقاً من أهداف التوسع العمراني المستدام والتنمية الاجتماعية.

الشكل ١- الترابط بين أهداف وكالات الأمم المتحدة المتعلقة بالمراصد الحضرية

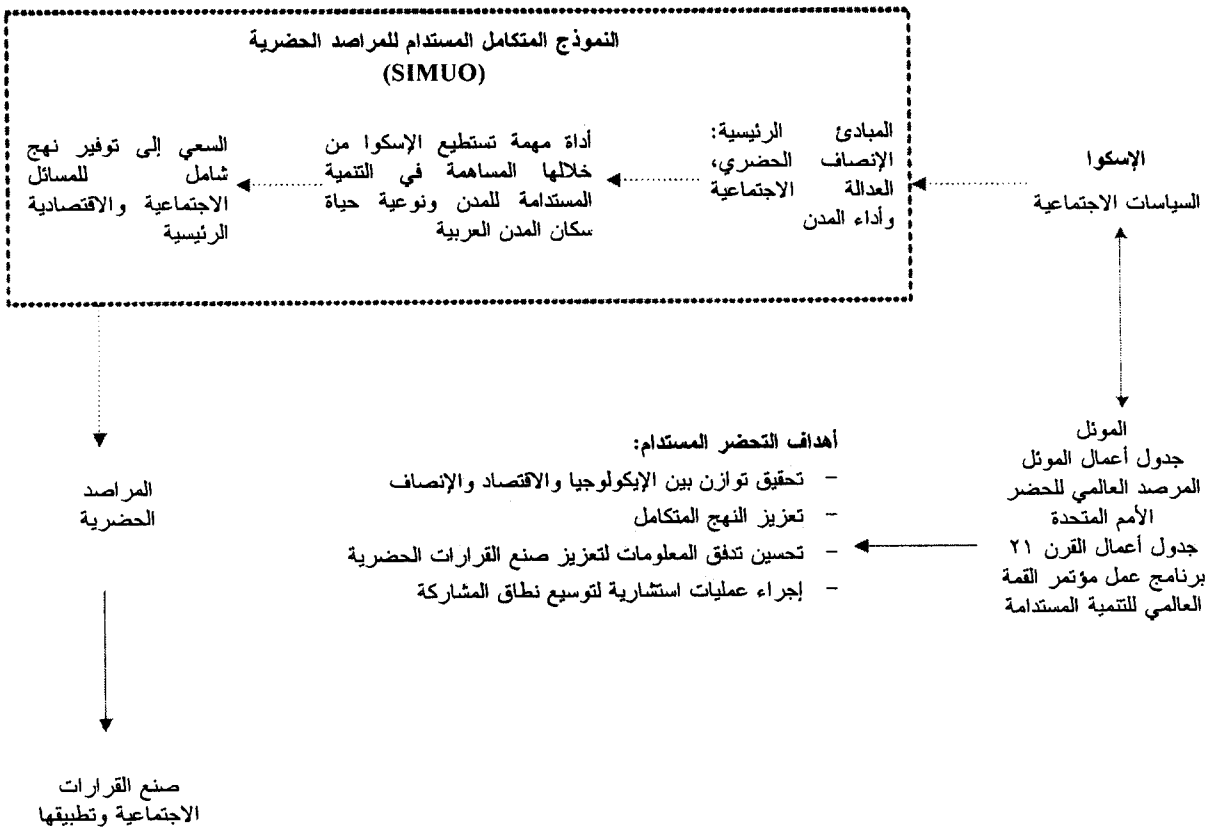

(٤٠) See Holden, M. 2006. Urban Indicators and the Integrative Ideals of Cities. *Cities*. 23 (3): 170-183. Elsevier.

تكثر التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى بناء مدن تستوفي شروط الاستدامة والشمولية. ومن التحديات التي تواجه مؤسسات الدولة افتقارها إلى سياسات اجتماعية واضحة وإلى قيادات، وإلى توافق في الآراء، وإلى التنسيق في الاضطلاع بالأنشطة الاجتماعية وتطبيقها(٤١). وتواجه مدن عديدة في البلدان النامية وبلدان الإسكوا أزمة معلومات تقوّض قدرتها على إجراء تقييم دائم ومنتظم للمشاكل الحضرية المادية والاجتماعية. وهذا النقص في المعلومات يعوق تتبّع العلاقة المهمّة بين تطبيق السياسات وأثر تطبيقها على المستوى الحضري، وبين أداء القطاعات منفردة ونتائج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على النطاق الأوسع. والمرصد الحضري هو أداة من أدوات عديدة تصلح لمعالجة هذه القضايا وتساهم في التحول إلى منظومة مفاهيم التنمية الجديدة.

وخلال العقود القليلة الماضية، طرأت تغيرات مهمة على نماذج السياسة الاجتماعية. وهي تعكس بعض التغيرات التي حصلت في نهج الاقتصاد الكلي في التنمية. وقد اختلفت نهج التنمية باختلاف الخلفية الإيديولوجية التي انبثقت منها(٤٢). فركّز بعضها على تمكين الفرد، بينما شدّد بعضها الآخر على فئات اجتماعية مختلفة لتمكينها من المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع ككل. ومن الأهداف التي تسعى سياسة التنمية الاجتماعية إلى تحقيقها تجاوز الفوارق المختلفة التي تقسّم النسيج الاجتماعي، وتؤدي إلى إقصاء الأفراد والفئات المجتمعية عن الحصول على مختلف الفرص المشتركة التي تعتبر اليوم حقوقاً اجتماعية أساسية كالتعليم والخدمات الأساسية والإسكان والعمل.

ولكنّ نماذج السياسة الاجتماعية التي تسعى إلى سد هذه الفوارق يمكن أن تختلف كثيراً من حيث الدور الذي تضطلع به الدولة، والهياكل المؤسسية، والقطاعات التي تساهم فيها والنهج الذي تعتمده هذه السياسات، بين سياسات مرتكزة على العرض وأخرى على الطلب. ويعتبر هذا النهج أنّ إرساء مبادئ الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان يحقق النمو الاقتصادي، ويوجّه برنامج التغيير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية(٤٣).

وتعتبر هذه المبادئ أدوات دينامية للانتقال تدريجياً من منظومة مفاهيم التنمية الحالية السائدة في المنطقة العربية والمرتكزة على النمو إلى أشكال أكثر استدامة من منظومات مفاهيم التنمية. وإنّ إدراج هذه المبادئ في أيٍّ من سياسات التنمية الاجتماعية يساهم في تمكين فئات كانت مستبعدة من أفراد وجماعات، وتمنحها إمكانية المشاركة الكاملة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وينتج من هذه المبادئ تفاعل يغني البرامج الإنتاجية والتنظيمية وينوّعها فتتحسن قدرتها على الابتكار والتكيّف(٤٤).

دال- إعادة النظر في الحكم السليم

تشهد المدن الرئيسية في المنطقة العربية تحوّلات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة بسبب عمليتين تحصلان بشكل متزامن هما العولمة واللامركزية(٤٥). وترتبط هذه التحولات ارتباطاً وثيقاً بكيفية تطبيق

---

(٤١) الأمم المتحدة، الإسكوا. تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة: من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثاني، ٢٠٠٨.

(٤٢) See Roberts, T. and Hite, A. 2000. *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change*. Blackwell.

(٤٣) الأمم المتحدة، الإسكوا. نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: إطار وتحليل مقارن، ٢٠٠٥.

(٤٤) Ascher, F. 1996. *Metapolis*. Paris: Odile Jacob Editions.

(٤٥) هاتان العمليتان لا تسيران دائما في اتجاه واحد وتتأثران بقوى مختلفة. وغالباً ما تحاول الدول تنظيم العولمة أو اتخاذ إجراءات دفاعية تجاهها، ولكنها لا تتخذ إجراءات استباقية في جميع الحالات لتسريع اللامركزية.

أسس الحكم السليم في المناطق الحضرية ودور الدولة المتغيّر في توجيه المجتمعات، والدور الفاعل الذي تضطلع به الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر الإدارة الحضرية السليمة مجموعة من الأنظمة الجديدة التي تهدف إلى إدارة المدن عبر تكوين جهة فاعلة جماعية. لذلك يصبح أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات العربية والمتمثل في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها وتحقيق الشمولية الاجتماعية تحدياً بارزاً على المستوى الحضري. وقد حدّدت إصلاحات قانونية ومؤسسية عديدة في العديد من البلدان شكل الإصلاح المؤسسي على المستوى المحلي، وألقت على عاتق البلديات مسؤوليات إضافية على مستوى التنمية المحلية والوطنية.

وتسعى الحكومات المركزية أكثر فأكثر إلى إيجاد حلول على المستوى المحلي للمشاكل التي تواجهها المدن. وهي تعمل على تفويض المسؤوليات المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية إلى السلطات المحلية لكي تنظم الخدمات التي تشكل جزءاً من الحياة اليومية لسكانها. ولكن حواجز كثيرة تعوق تحقيق اللامركزية الفعالة ومنها:

(أ) يرجّح أن يكون تحويل المسؤولية المتعلقة بتقديم الخدمات الأساسية إلى البلديات في المدن ذات الأعداد المتزايدة من السكان مصدراً لحواجز كبيرة، إلاّ إذا مُنحت البلديات آليات إضافية لدر المداخيل اللازمة لتمويل تلك الخدمات؛

(ب) يمكن أن تساعد الآليات المبتكرة، مثل إصدار سندات الخزينة، في تأمين المداخيل الإضافية. ولكنّ تحويلات الحكومات المركزية تبقى ضرورية، وحتى وإن تعرّضت لتقلبات نتيجة لمجموعة أسباب منها مشاكل الميزانية الوطنية والتغيرات السياسية؛

(ج) تفتقر السلطات المحلية أحياناً إلى القدرات التنظيمية الملائمة للاضطلاع بمهام جديدة؛

(د) لا يكفي تحقيق اللامركزية بنقل المهام من الحكومات إلى السلطات المحلية، بل ينبغي وضع آليات تمنح منظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والقطاع الخاص وغيرها من الجهات دوراً فاعلاً ومجالاً للتعبير عن آرائها والمساهمة في عمليات التخطيط الحضري؛

(هـ) ينبغي إيجاد معالجة فعالة لتضارب الصلاحيات بين الهيئات دون الوطنية، على مستوى المدن الرئيسية والبلدات والمقاطعات.

وفي هذا الإطار، تظهر أشكال مؤسسية جديدة في إطار الحكم المحلي على مستوى البلديات في البلدان النامية والمنطقة العربية. وهذه الأشكال الجديدة، تُسند إلى المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية أدواراً فاعلة، وتسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتلقي على عاتق السلطات المحلية مسؤوليات إضافية قانونية ومالية في الشؤون الحضرية.

ثالثاً- الإطار العملي: النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية

ألف- منظومة المفاهيم التعلمية

من الأهداف الرئيسية التي تسعى المدن إلى بلوغها هو الاضطلاع بمهمة اجتماعية تضمن تكافؤ فرص الحصول على المنافع الحضرية[٤٦]. ولكنّ الاستراتيجيات الاجتماعية الوطنية لا تكفي لتحقيق المساواة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية؛ وتنصبّ الجهود أكثر فأكثر باتجاه تمكين البلديات من المساهمة في التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي في عصر يشهد بفعل العولمة توسعاً سريعاً في نطاق المسؤوليات التي تضطلع بها المدن[٤٧]. فقد أطلقت البرازيل مفهوم حق المدينة في أن يكون لها دستورها الخاص، وهذا ما يعرف بنظام المدينة. وعلى المستوى الدولي، أطلقت منظمة غير حكومية مبادرة لإعداد مسودة لشرعة عالمية تتناول حق المدن وتقترح وضع نموذج حضري مستدام.

ويبذل المجتمع الدولي جهوداً منتظمة لتحقيق التحضر المستدام، والحدّ من الفقر، وتعزيز مشاركة الفئات المحرومة والمهمّشة في تخطيط الشؤون الحضرية وتنظيمها ضمن برنامج التنمية الحضرية الصادر عن الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٩، مثلاً، أطلق الموئل الحملة العالمية للتحضّر المستدام. وكان الهدف منها التوصّل إلى رؤية إيجابية للتحضّر المستدام، يجري وضعها بالتشاور بين المدن والحكومات وشركاء الموئل. ومن ركائز هذه الرؤية الحصول على المسكن والأرض والبنية التحتية والخدمات الأساسية والتمويل. وهي تستلزم تعزيز المشاركة من المواطنين والحكومة المحلية، وتشجيع الاستثمار من القطاع الخاص، ووضع سياسات وطنية تدعم هذه العناصر لأغراض التحضّر المستدام. ويجري تقييم أثر الحملة على أساس مجموعة عناصر منها تطبيق سياسات أفضل على جميع مستويات الحكم، وتخصيص مزيد من الميزانيات لأغراض برامج التنمية الحضرية المستدامة التي يُفترض أن تسهم في تحسين نوعية حياة الفقراء في المدن.

ولكنّ التحدي الرئيسي الذي تواجهه أي مبادرة لوضع النماذج يتمثّل في كيفية وضع المفهوم النظري موضع التطبيق. وأما السؤال الرئيسي المطروح فيتعلق بكيفية ترويج هذا المفهوم، ومنحه الزخم التحليلي اللازم[٤٨]. ويعتمد الإطار العملي المقترح في هذا القسم التعريف العملي التالي: إذا كان بالإمكان فهم البحث عن عيش مستدام باعتباره سعياً مجتمعياً للتعلّم والحفاظ على استمرارية عملية التعلّم، فالحقيقة الموضوعية هي إذا مسألة تبرير الأهداف والسياسات[٤٩]. ويشدّد هولدن[٥٠] على أن السعي إلى تعلّم المزيد بطريقة تراعي خصائص المجتمعات المحلية تمنح قيمة للمبادئ الأولى في الاستدامة وهي القابلية للتكيّف والمناقشة والمرونة. والمجازفة هي أن محصلة السعي إلى وضع سياسات توازي بين المعايير البيئية والاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تشكل جزءاً من العمل الجماعي والمشاركة وصنع القرار.

---

(٤٦) لا ينظر إلى هذه الوظيفة الاجتماعية بمعزل عن سائر عمليات التنمية المستدامة التفاعلية كالاستدامة الاقتصادية التي ترتكز جزئيا على العناصر التالية: (أ) تكافؤ فرص الحصول على الموارد؛ (ب) الحفاظ على المقومات الإيكولوجية المرتكزة على العلاقة الوثيقة بين البيئتين البشرية والمادية؛ (ج) الخيارات التكنولوجية (كالنقل، وإمدادات المياه، وتوليد الكهرباء، والتخلص من النفايات، والصحة)؛ (د) تنظيم الإنتاج.

(٤٧) See UNESCO, 2005.

(٤٨) See Norton, B. 1999. Pragmatism, Adaptive Management and Sustainability. *Environmental Values*. 8(4): 451- 466.

(٤٩) Ibid.

(٥٠) See Holden, 2006.

باء- البعد المتعلق بالاستدامة

اعتمدت الاستدامة كإطار نظري. والمرصد الحضري، الذي وضعه النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية، يهدف إلى مساعدة المدن والبلدان في منطقة غربي آسيا على رصد الاتجاهات الحضرية وتوثيقها في تقارير منتظمة ودقيقة، وإلى تكييف الغايات العالمية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية مع الإطار الحضري لأغراض الاستدامة الحضرية.

وكما ورد في المقدمة، يمكن اعتبار المراصد الحضرية ورشات عمل تحدد ضمنها أدوات للرصد، وتستعمل في صنع السياسات عبر العمليات الاستشارية. وتتلخص وظائفها الثلاث الرئيسية على الشكل التالي: (١) إشراك صانعي السياسات المحليين ومنظمات المجتمع المدني في الحوار؛ (٢) إعداد معلومات تتناول المواضيع والمشاكل المحلية؛ (٣) تشجيع الإجراءات التي تلبي الاحتياجات المحلية في السياسة العامة[٥١].

ولتحقيق هذه الأهداف والمساعدة في تطبيق برنامج عمل الموئل على المستويين الوطني والمحلي، أنشأ الموئل شبكة المراصد العالمية للمدن. وتهدف هذه الشبكة إلى دعم الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني في المهام التالية:

- تحسين عملية تجميع المعلومات وتنظيمها وتحليلها واستعمالها لتعزيز فعالية السياسات الحضرية؛
- تحسين تدفق المعلومات بين مختلف الجهات لدعم عملية صنع القرارات الحضرية؛
- تشجيع العمليات الاستشارية الواسعة النطاق للمساعدة في تحديد ما يلزم من معلومات تتعلق بالشؤون الحضرية واستخدامها؛
- تزويد الجهات المعنية بالمعلومات والتحليلات التي تعزّز مشاركتها في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالشؤون الحضرية؛
- تبادل المعلومات والمعارف والخبرات باستعمال أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- إنشاء شبكة عالمية من المنتديات المحلية والوطنية والإقليمية لتبادل المعلومات بشأن تطبيق برنامج عمل الموئل وبرنامج عمل القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الإطار، تتوقف القرارات الاستراتيجية المتعلقة بتصميم النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية وببنائه على العلاقات التي يستطيع النموذج بناءها بين مختلف مكوناته وأصحاب المصلحة. وتعتمد هذه العلاقات على فهم مشترك للاستدامة أو المؤشرات، وفي الوقت ذاته على التفاهم على ضرورة ترك المجال مفتوحاً أمام التحاور حول التغييرات التي يلزم إجراؤها في السياسة العامة ونشر النتائج بحيث تصل إلى الجهات المقصودة.

---

(٥١) More information is available at: http://ww2.unhabitat.org/programmes/guo/.

ويتعيّن على المدن التي ترغب في اعتماد هذا النموذج تكييفه مع خصائصها. فمن وجهة نظر عملية، تختلف المدن من حيث سبل ومستويات تفاعلها مع القضايا العالمية الناشئة عبر البحث عن معلومات وافية عن الشؤون المحلية، ووضع الخطط وتحديد السياسات. ففي بعض المدن، كالقاهرة مثلاً، يمكن أن يجمع الكل على مكافحة نشوء الأحياء الفقيرة في السعي إلى التحسين، وفي البعض الآخر، كما في بيروت، يمكن أن يختلف الجميع حول إعادة الإعمار والمصالحة، أو إحلال الأمن ما بعد الحرب.

جيم- مؤشرات ومقاييس الأداء

يبدو مفهوم مقاييس الأداء ومؤشرات الاستدامة الحضرية الذي يحدّد من منظور التعلّم بالتكيّف والتعلّم الاجتماعي على شيء من التناقض. فمفاهيم القياس تسعى إلى تقصي الحقائق وتقييم النوعية. ويعتبر فريكر[٥٢] أنّ النقاش حول منظومات المفاهيم هو أحد المجالات المثيرة للجدل، فيما يتعلّق بجدوى نهج المؤشرات في التحليل الاجتماعي، وفي تقييم المؤسسات العامة. فالنموذج الاختزالي المتمثل في اعتماد النهج القطاعي يختلف كل الاختلاف عن النهج االشامل المعقد في مؤشرات الاستدامة[٥٣]. فاعتماد هذا النهج، يتطلّب تكوين فريق من أصحاب المصلحة على المستوى المحلي للبحث عن مؤشرات قائمة تكون موضوع توافق بغية الكشف عن قائمة من التغييرات الرئيسية اللازمة للترتيبات والأنشطة البشرية بهدف تحقيق الاستمرارية على المدى الطويل[٥٤].

ويستحسن التمييز بين المؤشرات الوصفية والمؤشرات التشخيصية[٥٥] عند مناقشة إطار المؤشرات. فالمؤشرات الوصفية مثلاً، التي تقيس مستوى الدخل، تحدّد الأولويات بالاستناد إلى معارف الخبراء لفهم الأسباب والنتائج، ولاستيعاب المعلومات الجديدة وإيجاد الحلول. ويأتي دور الناس بعد إطلاق المؤشرات، وهو ينحصر بتوفير الإرادة السياسية الكافية لدعم التحرّك اللازم. أما المؤشرات التشخيصية فينحصر إعدادها بوسط سياسي معيّن يحاول فهم المشكلة المطروحة واقتراح حلّ لها[٥٦].

وقد يكون للإطار المعتمد في مشروع المؤشرات أثر شديد على نظرة الناس إلى المشروع وعلى سبل الاستفادة منه[٥٧]. فاعتماد المؤشرات الوصفية المدرجة ضمن أطر عقلانية ومستمدّة من معارف الخبراء هي عملية سهلة ترتكز على استخدام نماذج وفرضيات. أما اعتماد المؤشرات التشخيصية فهو أكثر تعقيداً، ويحتاج إلى التفاوض حول أهم منافع المؤشرات استناداً إلى مختلف المفاهيم والأسس المهنية والمعرفية، وإلى التقديرات المستندة إلى التمييز والحدس[٥٨]. ولكن في ظل ظروف مشحونة بتوترات

---

(٥٢) See Frecker, K. 2005. Beyond GDP: enabling democracy with better measures of social well-being. *The Kiessling Papers*. Toronto: Trudeau Centre for Peace and Conflict Studies, University of Toronto.

(٥٣) See ESCWA, 2008a.

(٥٤) See Gibson, R. 2001. Specification of sustainability-based environmental assessment decision criteria and implications for determining significance in environmental assessment. Available at: http://www.sustreport.org/downloads/SustainabilityEA.doc.

(٥٥) See Holden, 2006.

(٥٦) ESCWA (2009). Urban indicators framework.

(٥٧) See Holden, 2006.

(٥٨) Innes de Neufville, J. 1975. *Social Indicators and Public Policy: Interactive Processes of Design and Application*. New Brunswick, NJ: Transaction.

سياسية، يمكن أن تؤدي الدوافع السياسية إلى اختيار تفسيرات معيّنة لمعلومات مستمدة من الخبراء أو إلى تفسيرات متناقضة[٥٩]. والتفسير الصحيح لمؤشر ما هو، وفقا للنموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية، بمثابة إنذار أو إشارة إلى وجود مشكلة تستدعي مزيداً من التحقيق أو الإجراءات. ولذلك، يمكن استخدام مؤشر كمي ونوعي على حد سواء في مختلف سياقات البحث والسياسة العامة[٦٠].

ويظهر الشكل ٢ مفهوم النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية من حيث تركيبته ومكوناته ونواتجه. وتشير الحروف الحمراء إلى المكونات الوظيفية والأجزاء المعنية مباشرة بالظاهرة الاجتماعية. وتظهر في أسفل الشكل المشاكل، وبينما محدّدات السياسة العامة في أعلاه، ومؤشرات السياسة الاجتماعية التي وضعها المرصد إلى جهة اليسار. والكيان الحضري السياسي كرابط بين المرصد والإدارة الحضرية ضمن علاقة دينامية مع الكيانات السياسية الأعلى. فهذا الشكل يعرض لمفاهيم مختلف المجالات في المؤسسات المعنية بالسياسة، والتنظيم الحضري، والسياسات والمراصد الاجتماعية، ويحدّد إطارها الوظيفي. وهو يبيّن كذلك الصلات المنطقية بين عناصر النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية من غير أن يعزلها عن سائر عناصر المخطط ككل، ويعطيها بذلك معنى واضحاً في إطار الإجراءات الرامية إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة.

ويقترح النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية نهجاً متشعباً في إعداد مؤشرات لمدينة مستدامة. ويشارك في اختيار المؤشرات التي يتولّى المرصد الحضري متابعتها والتبليغ عنها خبراء ومواطنون وموظفون في القطاع العام. فالنموذج يهدف إلى دعم التفاعل بين مختلف أنواع المعارف وتحقيق الاستخدام الأمثل لها. ويعمل الخبراء بالاستناد إلى المعايير، بينما يعتمد عمل المواطنين على البيئة المحيطة بهم. والتوصيات الصادرة عن الخبراء هي توصيات قطاعية بطبيعتها، بينما تعكس المؤشرات التي يضعها أصحاب المصلحة الاتجاهات التي تتجاوز حدود القطاعات، وترتبط بالظروف المحلية.

وإطار المؤشرات هو أكثر الأدوات شيوعاً في تقييم السياسة الاجتماعية الحضرية. فالمؤشرات هي أدوات لنقل المعلومات عبر مختلف أشكال العرض، من أرقام ورسوم بيانية وخرائط مواضيعية. والمؤشرات هي، في أبسط أشكالها، مقاييس أو مجموعات من المقاييس. وهي تشكّل طريقة مرنة لدراسة ظاهرة معقدة كالتفاعل بين استعمال الأراضي والنقل والبيئة. ويمكنها أن تدمج معلومات كمية ونوعية، وتعالج الاحتياجات العملية لدى صانعي القرار. والمؤشرات معترف بها دولياً، ولا سيّما في جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية نظراً إلى جدواها في إجراء مقارنات دولية، وفي قياس التقدم المحرز مع الوقت باستخدامها كمعالم للقياس، وفي الدعوة إلى تفعيل العمل السياسي وإلى تقييم الاستدامة الحضرية.

ولكنّ نهج المؤشرات يصطدم بعقبات عديدة. فالمؤشرات لا تقدّم تحليلاً كاملاً، وتبقى الصورة التي تعطيها عن الواقع صورة مبسّطة. ومن الصعب اختيار المقاييس أو مجموعة المقاييس التي ستستخدم كمؤشرات. فالاتجاهات الوطنية لا تستطيع مثلاً تفسير ما يحصل في جميع المدن والمناطق داخل البلد

---

(٥٩) Grindle, M. and Thomas, J. 1991. *Public Choices and Policy Change: The Political Economy of Reform in Developing countries*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

(٦٠) يشير تقرير التنمية الإنسانية العربي إلى أنّ أي مؤشر مركب للأمن البشري لا يمكن أن يكون صالحاً أو موثوقاً أو وافياً لتطبيقه في مختلف الظروف في المنطقة. ويؤكد التقرير على أهمية المؤشرات الكمية واستطلاعات الرأي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وعلى مستوى البلدان. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩).

الواحد لأنّ حوافز النمو وأسباب انعدام المساواة تختلف بين موقع وآخر[٦١]. واستعمال المؤشرات العالمية يطمس الخصائص المحلية التي قد تكون ذات دلالة هامة. كذلك إنّ الإفراط في الاهتمام بالخصائص قد يضيّع النظرة الشاملة إلى الصورة، والقدرة على المقارنة بين مختلف الحالات. فالمقارنة ضرورية لاكتساب المعرفة العلمية من استخدام المؤشرات.

وتتوفر أنواع مختلفة من أطر المؤشرات ضمن الأدبيات الكثيرة التي تتناول موضوع المؤشرات. وهي تختلف من حيث أهدافها واستعمالاتها ومواطن قوتها أو محدوديتها[٦٢].

وفي إطار نهج الأرقام القياسية الآخذ في الانتشار، يجري تجميع مؤشرات مختارة ضمن قياس رقمي واحد لوصف وضع أو ظاهرة معيّنة، مثل الحكم السليم، والفقر، والاستدامة البيئية، والأداء[٦٣]. وتعطي هذه الأرقام القياسية فكرة سريعة شاملة عن حالة قطاع معين، وهي مفيدة جداً في إجراء مقارنات سريعة وعالمية. وبعض هذه الأرقام القياسية أكثر شمولاً من غيرها مثل مؤشر التنمية البشرية[٦٤] ومؤشر تنمية المدن[٦٥]، ولكنها كلها ترتكز على مجموعة من المؤشرات التراكمية بحيث يصعب التعمّق في التحليل بالاستناد إلى المؤشرات فقط.

والهدف من الأطر المرتكزة على التحليل، كإطار رؤوس الأموال[٦٦]، هو دراسة ظاهرة التنمية باستعمال تقنيات عديدة لتحديد كميات مختلف العناصر وحسابها ورصدها. وهذا النوع من الأطر المرتكزة على التحليل هو نهج تحليلي مفيد لتبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عن التنمية، ولكنّه يواجه صعوبات في الربط بين مختلف حسابات رأس المال (كحساب رأس المال الاجتماعي، وحساب رأس المال المادي وحساب رأس المال الثقافي) بالسياسات العملية.

وتقدّم الأطر المرتكزة على السياسات تصنيفاً للمؤشرات يرتكز على صلة هذه المؤشرات بالسياسات العامة لمختلف القطاعات، مثل التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية. ويتميّز هذا النهج بتقديم معلومات واضحة هامة لصانعي القرار في الشؤون القطاعية، ولكنه لا يستطيع التعبير عن ظاهرة شاملة للقطاعات مثل الفقر أو الإنصاف. ويتمثّل أحد أبرز التحديات التي تواجه المراصد الحضرية في تناول مشاكل حضرية، كالفقر والبطالة والعنف، وإمكانيات الحصول على الخدمات والبنى التحتية الشاملة لمختلف القطاعات.

ويقدّم النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية مقاييس مختلفة ضرورية لتحليل الأبعاد الرئيسية للمشاكل الحضرية، وللمساعدة على الربط بين هذا التقييم وبين مبادئ التحضر المستدام.

---

(٦١) See UN-HABITAT, 2008, for detailed discussion on equity and inequality issues.

(٦٢) For an elaborated typology of indicator frameworks, refer to UN/DESA. 2007. *Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies*; and Asian Development Bank. 2001. *Urban Indicators for Managing Cities: Cities Data Book*.

(٦٣) More information is available at: http://www.yale.edu/esi/.

(٦٤) More information is available at: http://hdr.undp.org/.

(٦٥) More information is available at: http://ww2.unhabitat.org/istanbul+5/116.pdf.

(٦٦) For more details on the Capitals Framework, see Alfsen, K. and Moe, T. 2005. *An International Framework for constructing National Indicators for Policies to Enhance Sustainable Development.*

الشكل ٢- روابط النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية بالتنمية المستدامة

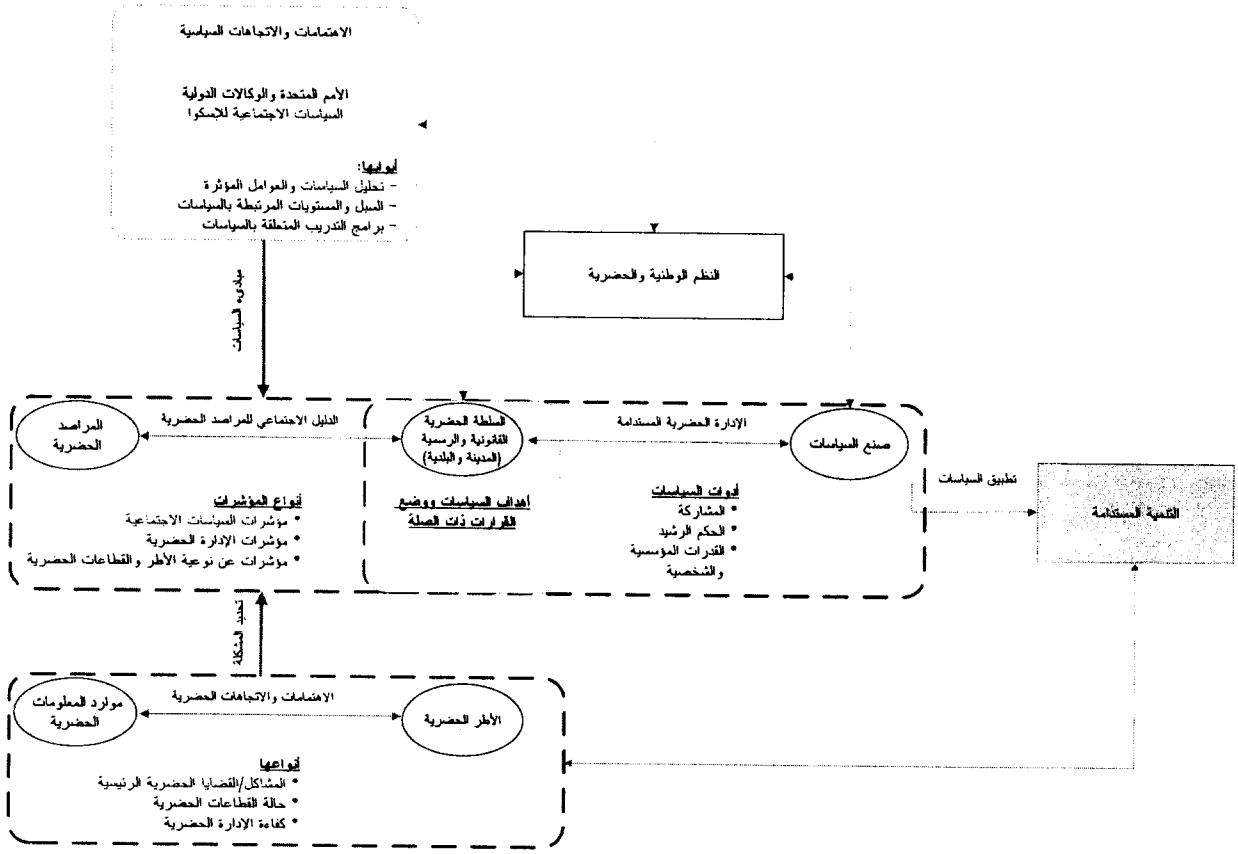

ملاحظة: بين الهدف والمؤشرات رابط. فالمؤشرات هي مقاييس كمية أو نوعية، بينما الأهداف هي وجهات محدّدة يمكن التعبير عنها بمساعدة المؤشرات.

المستوى هو المقياس الأول في هذا الإطار. فكل مشكلة تبرز عند مستويات اجتماعية مختلفة، وتطرح عند كل مستوى مجموعة مختلفة من التحديات التي ينبغي معالجتها. فالفقر الحضري مثلاً مشكلة متعددة المستويات. فهي تظهر على مستوى الأفراد والأسر المعيشية والمجتمعات والمؤسسات، وتفرض على مختلف أصحاب المصلحة، في كل حالة من تلك الحالات، تحديات مختلفة ينبغي معالجتها.

والعامل المؤثر هو مقياس آخر من المقاييس الرئيسية. والعوامل المؤثرة هي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حالة الأفراد والمجتمعات. وهي تحدد مدى امتلاك الفرد الموارد المادية والاجتماعية والشخصية لتحديد تطلعاته وتحقيقها، وتلبية احتياجاته والتأقلم مع البيئة. فهذه الموارد تختلف حسب كمية الموارد المختلفة التي يقدمها مجتمع ما لأفراده ونوعية هذه الموارد.

والعامل المؤثر هو مقياس ضروري للتحقق من وجود مشكلة معيّنة. فبعض العوامل الاجتماعية المعروفة بالعوامل الاجتماعية المؤثرة، كشبكات المساعدة الاجتماعية المشتركة ورأس المال الاجتماعي المتوفر، تؤثر بشدّة في تطوّر المشاكل الحضرية. ومن العوامل المؤثرة أيضاً تلك المتعلقة بوجود خدمات ومنافع تقدّمها السلطات السياسية والمصنّفة كعوامل مؤثرة على السياسات. ويبرز موضوع جديد له أهميته

في هذا المجال وهو معرفة ما إذا كانت العوامل الاجتماعية المؤثرة خاضعة لتأثير السياسات أم السياسيين. فالنهج غير الخاضع لهذا التأثير هو الذي يأخذ في الاعتبار نوعية العوامل الاجتماعية المؤثرة التي يتعرّض لها المواطنون في دائرة اختصاص والتي تُحدّد بفعل السياسة العامة التي تضعها الحكومات. والحكومات تخضع للأحزاب السياسية أو غيرها من الجهات التي تسيطر على السلطة بواسطة مجموعة من المعتقدات الإيديولوجية.

ولا يكفي اتباع نهج واحد بشأن العوامل الاجتماعية المؤثرة بل عدة نهج لحل المشكلة ككل، ووضع سياسات فعالة. ففي حالة العوامل الاجتماعية المؤثرة مثلا في موضوع الصحة[٦٧] يمكن اعتماد ثلاثة نهج أساسية[٦٨] تتناولها الأدبيات، وهي: (أ) تحليل دراسة حالة ضمن عمل يركّز على مجموعة مترابطة من الأسباب؛ (ب) استخدام بيانات تقليدية كالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة؛ (ج) إجراء تقييم مجتمعي أو القيام بعمل ميداني.

والعوامل المؤثرة الاجتماعية والسياسية هي مقاييس أساسية في إطار النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية. فهي تنتج معلومات تتناول تطوّر الاتجاهات في المجتمع بواسطة مؤشرات العوامل الاجتماعية المؤثرة، ومعلومات أخرى تتناول كفاءة سياسات الإدارة الحضرية بواسطة مؤشرات العوامل المؤثرة في السياسة. فاختيار هذين النوعين من العوامل المؤثرة يصلح للاطلاع على أي تطور ربما حصل في تطبيق المبادئ وأدى إلى تعزيز استدامة منظومات مفاهيم التنمية الحضرية، كالتمكين والإدارة الحضرية السليمة والإنصاف الاجتماعي والحماية البيئية.

يعرض الشكل ٣ مفهوم النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية. وهو يظهر الإطار الذي يربط المشاكل الحضرية بالمستويات والمعالم والمؤشرات طبقاً لمبادئ التحضر المستدام.

الشكل ٣- إطار المؤشرات في النموذج التكاملي المستدام للمراصد الحضرية

	المستويات	العوامل المؤثرة		المؤشرات
المشكلة الحضرية	الأفراد	الإدارة الحضرية الرشيدة (التمكين) (العدالة) (البيئة)	الاجتماعية:	
	الأسر المعيشية			
	المجتمع		السياسية:	
	المؤسسات			

دال- المشاركة والدعوة

مشاريع مؤشرات الاستدامة على مستوى مجتمع معيّن هي مشاريع شاملة وقائمة على المشاركة عموماً. فالمشاركة الفعلية المجدية وتوافق الآراء والتركيز على حاجات الناس هي العناصر الأساسية

(٦٧) نشأت عبارة العوامل الاجتماعية المؤثرة عن البحوث الرامية إلى تحديد حالة الأفراد في مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية من حيث تفاوت مستويات تمتعهم بالصحة الجيدة أو تعرّضهم للأمراض. وقد ثبت في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع التفاوت بين الأفراد في مختلف المجموعات الاقتصادية والاجتماعية من حيث تمتعهم بالصحة، بينما ظلّت العوامل والوسائل التي أدّت إلى إصابتهم بمرض غير واضحة.

(٦٨) Presentation by Narjis Rizvi at the Provincial Consultation on Expanding the MDG Agenda, Lahore, 31 August 2005.

لمختلف مبادرات الاستدامة التي نشأت حتى اليوم[٦٩]. وتوافق الآراء هو غاية عالمية تسعى مبادرات الاستدامة المحلية إلى تحقيقها. غير أنّ الصعوبات المرتبطة ببناء توافق الآراء والحفاظ عليه وتفعيله يجب أن تكون دائماً في الحسبان. فالحاجة واضحة إلى مشاركة الناس في مشاريع المؤشرات والمنافع المتوقعة منها، ولكنّ الأدبيات لم تتناول حتى اليوم سبل تحقيق المشاركة، وكيفية تقييم مستوياتها، وصحة المعلومات المستمدة من العملية القائمة على المشاركة.

ويقترح هورننغ وسيزنز[٧٠] أربعة محاور رئيسية للبحث في أوجه المشاركة ومشاريع المؤشرات:

(أ) ما هي المعرفة المطلوبة لتحديد المؤشرات ورصدها وتحليلها ورفع التقارير بشأنها؟

(ب) كيف يمكن تعزيز فهم أصحاب المصلحة للمعرفة وحصولهم عليها واستفادتهم منها؟

(ج) من المعني بصنع القرارات، ومن يمثل من، وإلى أي مدى ينبغي للعاملين خارج القطاع العام أن يشاركوا في صنع القرارات في هذا القطاع؟

(د) إذا كان التمكين هو الرابط بين المعرفة والعمل، هل يحتاج تعزيز المشاركة إلى الاضطلاع بمزيد من المسؤوليات؟

معظم الأجوبة على هذه التساؤلات تندرج على ما يبدو في عملية تعلّم ذات اتجاهين، حيث يعزّز المتخصصون في شؤون الاستدامة معارفهم بقيم المواطنين وتجارب الحياة اليومية، ويعزّز المواطنون معرفتهم بالأطر التي ترعى جميع شؤون التنمية المستدامة واتجاهاتها المحددة. لذلك ينبغي اعتماد المعلوماتية لبناء المعرفة المجتمعية المشتركة التي تشمل اتجاهات ووقائع ملموسة وقابلة للقياس، وقيماً ومفاهيم مجرّدة وقابلة للقياس[٧١].

وتؤكّد المراصد الحضرية باستمرار على تركيز النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية على تعزيز الفهم المشترك للإجراءات من وجهات نظر مختلفة حول حالة الاستدامة والتقدّم في المدينة. فقد صمّم النموذج بطريقة تمكنه من التعرف على الموقع الفريد الذي يشغله كل عنصر من العناصر ضمن شبكة العلاقات. فلا شكّ في أنّ هذه السياقات تنتج وجهات نظر مختلفة تتناول وضع الاستدامة في المنطقة العربية، ويتعيّن معها على المراصد الحضرية تحديد الترابط بينها للتوصل إلى برنامج عمل لمؤشرات الاستدامة في المنطقة.

---

(٦٩) See Carew-Reid, J., Prescott-Allen, R., Bass, S.M.J, and Dalal-Clayton, D.B. 1994. *Strategies for National Sustainable Development.* International Institute for Environment and Development. World Conservation Union. Earthscan: London.

(٧٠) See Hoerning and Seasons, 2005.

(٧١) See Holden, 2006.

رابعاً- الخلاصة

تظهر هذه الدراسة أنّ منطقة غربي آسيا تتجّه بسرعة نحو التحضر، وأنّ صنع القرارات يتركز أكثر فأكثر على صعيد المدن والمناطق المحيطة بها. ويزداد الضغط على البنية التحتية والطلب على الخدمات الحضرية بكلفة معقولة، ومنها المساكن، وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، والتخلص من النفايات الصلبة، والخدمات الصحية والتربوية. وهذا يعني أن تطبيق السياسات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية سيركز على المناطق الحضرية. ولتفعيل عمل المراصد الحضرية، ينبغي استخدامها كآلية لتركيز المبادرات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. ولتعزيز أثر المبادرات الإنمائية الحضرية، كالمراصد الحضرية، على المستوى المحلي ينبغي تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني لتحسين المشاركة المحلية.

وتناولت الدراسة كذلك التحدي المتمثل في الربط بين المؤشرات الحضرية ومقاييس الأداء ضمن مفهوم محلي للاستدامة يكون جزءاً لا يتجزأ من مفهوم المدينة. وتتنوّع آراء المتخصصين بشأن المؤشرات حيث يُنظر إلى بعضها على أنها جزء من استراتيجية سياسية ومؤسسية شاملة تهدف إلى إعادة تقييم سعي المجتمع المتواصل إلى التعلّم. وهي تشمل إسهامات الخبراء والمواطنين لتبيان التحديات والأهداف المشتركة، ومساعدة الحكومات على الصعيدين المحلي والوطني على إعادة النظر في الأهداف والأولويات في سياساتها في ضوء التحديات والأهداف الجديدة. ويقدّم النموذج المتكامل المستدام للمراصد الحضرية إطاراً متكاملاً للمرصد الحضري يصلح لاختيار المؤشرات الرئيسية للاستدامة الحضرية والسياسة الاجتماعية بالاستناد إلى المؤشرات الاستراتيجية المرتكزة على مشاركة الخبراء والمواطنين.

المراجع

Asian Development Bank. 2001. *Urban Indicators for Managing Cities: Cities Data Book.*

Amin, A. 2004. Regions Unbound: Towards a New Politics of Place. *Geografiska Annaler.* 86(1): 33-44.

Ascher, F. 1996. *Metapolis.* Paris: Odile Jacob Editions.

Boudreau, J.A. 2007. Making new political spaces: mobilizing spatial imagineries, instrumentalizing spatial practices, and strategically using spatial tools. *Environment and Planning.* 39: 2593-2611.

Carew-Reid, J, Prescott-Allen, R, Bass, S.M.J. and Dalal-Clayton, D.B. 1994. *Strategies for National Sustainable Development.* International Institute for Environment and Development. Earthscan: London.

Duran, P. and Thoenig, J.-C. 1996. L'Etat et la gestion publique territoriale. *Revue française de science politique.* 46 (4):580-623.

Ferguson, Y. and Barry Jones, R.J. 2002. *Political Space: Frontiers of Change and Governance in a Globalizing World.* Albany, New York: State University of New York Press.

Foucault, M. 1991. Governmentality. In Burchell, G., Gordon, C. and Miller, P. (eds.) *The Foucault Effect: Studies in Governmentality.* Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Frecker, K. 2005. Beyond GDP: enabling democracy with better measures of social well-being. *The Kiessling Papers.* Toronto: Trudeau Centre for Peace and Conflict Studies, University of Toronto.

Gibson, R. 2001. Specification of sustainability-based environmental assessment decision criteria and implications for determining significance in environmental assessment. Available at: http://www.sustreport.org/downloads/SustainabilityEA.doc.

Grindle, M. and Thomas, J. 1991. *Public Choices and Policy Change: The Political Economy of Reform in Developing Countries.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Hamel, P., Lustiger-Thaler, H. and Mayer, M. (eds.) 2000. *Urban Movements in a Globalizing World.* London: Routledge.

Hoernig, H. and Seasons, M. 2005. Understanding indicators. *Community Indicators Measuring Systems.* 3-32. New York: Ashgale.

Holden, M. 2006. Urban Indicators and the Integrative Ideals of Cities. *Cities.* 23 (3): 170-183. Elsevier.

Innes de Neufville, J. 1975. *Social Indicators and Public Policy: Interactive Processes of Design and Application.* New Brunswick, NJ: Transaction.

Innes, J. E. 1990. *Knowledge and Public Policy: The Search for Meaningful Indicators.* New Brunswick, NJ: Transaction.

Jouve, B. 2007. Urban societies and dominant political coalitions in the internationalization of cities. *Environment and Planning C: Government and Policy.* 25(3): 374-390.

Jouve, B. 2008. The Right of the City: New Challenges, New Issues. *ESF Conference.* (Financed by the European Science Foundation and the UNESCO Chair on Urban Politics and Citizenship), Vadstena, Sweden.

Keane, J. 1998. *Civil Society: Old Images, New Visions.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Lefebvre, H. 1974. *La production de l'espace.* Paris: Anthropos Editions.

LeGalès, P. 1998. *Territorial Politics in Europe, A Zero-Sum Game? Urban Governance in Europe: How Does Globalization Matter?* European University Institute.

LeGalès, P. 2003. *Le retour des villes européennes: Sociétés urbaines, mondialisation, gouvernement et gouvernance.* Paris: Presses de Sciences Po.

Loughlin, J. (ed.) 2001. *Subnational Democracy in the European Union: Challenges and Opportunities.* Oxford: Oxford University Press.

Massey, D. 2004. Geographies of Responsibility. *Geografiska Annaler.* 86: 5-18.

Magnusson, W. 1996. *The Search for Political Space: Globalization, Social Movements and the Urban Political Experience.* Toronto: University of Toronto Press.

Montgomery, M., Stren, R., Cohen, B. and Reed, H. (eds.) 2003. *Cities Transformed: Demographic Change and its Implications in the Developing World.* Washington, DC: The National Academies Press.

Norton, B.G. 1999. Pragmatism, Adaptive Management and Sustainability. *Environmental Values.* 8(4): 451-466.

Roberts, T. and Hite, A. (eds.) 2000. *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change.* Weinheim: John Wiley.

Sassen, S. 1996. *Losing Control? Sovereignty in an Age of Globalization.* New York: Columbia University Press.

Sassen, S. 2001. *The Global City: New York, London, Tokyo.* Princeton University Press.

United Nations. 2009. *The Millennium Development Goals Report 2009.* New York and Geneva: United Nations.

United Nations Department of Economic and Social Affairs. 2007. *Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies.* New York and Geneva: United Nations.

United Nations Development Programme. 2009. *Arab Human Development Report 2009.* New York: United Nations.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2002. *Integrated Social Policy Report I: Towards Integrated Social Policy in Arab Countries: Framework and Comparative Analysis.* New York: United Nations.

ESCWA. 2005. *Towards Integrated Social Policy in Arab Countries: Framework and Comparative Analysis.* New York: United Nations.

ESCWA. 2007a. *Enhancing Social Policy Analysis in Arab Urban Observatories*. Discussion Paper. Urban Indicators Expert Group Meeting. New York: United Nations.

ESCWA. 2008a. *Regional Cooperation for Achieving the Millennium Development Goals*. New York: United Nations.

ESCWA. 2008b. *Integrated Social Policy Report II: From Concept to Practice*. New York: United Nations.

ESCWA. 2009. *Towards Equity in Urban Social Policies: Social Guide for Urban Observatories*. New York: United Nations.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. 2005. *International Public Debates: Urban Policies and the Right to the City*. New York and Geneva: United Nations.

UN-HABITAT. 2008. *State of the World's Cities 2008/2009–Harmonious Cities*. New York and Geneva: United Nations.

Veltz, P. 1996. *Mondialisation, villes et territoires: l'économie d'archipel*. Paris: Presses Universitaires de France.

World Bank. 2000. *Cities in Transition: World Bank Urban and Local Government Strategy*. Washington, DC: World Bank.